من اشار الى اخبه بحديث الحديث قال فيه حسن صحيح غريب من هذا الوجه
فاستغربه من حديث خالد الا مطلقا قال الحافظ العراقي وهذا لا يتمشى
في المواضع التي يقول فيها لا نعرفه الا من هذا الوجه كالحديث المتقدم وقيل
اى واجاب ابن دقيق العيد عن اصل الاشكال بأن الحسن لا يشترط فيه
القصور عن الصحة الا حيث انفرد الحسن اما اذا ارتقى الحديث الصحة
فالحسن حاصل فيه اذ ما بلغاه المرتقى الى الصحة حال كونه يحوى
الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان فذان لا محالة حاويا للصفة
الدنيا كالصدق اذ لا منافاة فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة
الدنيا صحيح باعتبار العليا وعلى هذا كل صحيح حسن ولا ينعكس اى
ليس كل حسن صحيحا وسبق الى نحوه ابن المواق واورد عليه اليعمري
وغيره بأن الترمذي وموافقيه اشترطوا في الحسن ان يروى من غير
وجه بخلاف الصحيح فانتفى ان يكون كل صحيح حسنا فالافراد الصحيحة
ليست حسنة عنده واجيب بان الترمذي انما اشترط في الحسن ذلك
اذ لم يبلغ رتبة الصحيح والا فلا يشترط بدليل قوله كثيرا في بعض
الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها
حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي
بعضها حسن صحيح غريب واشتراطه ما ذكر انما وقع على الاول فقط
لا غير كما يرشد اليه كلامه في آخر كتابه وقيل اى واجاب العماد
ابن كثير عن ذلك بان هذا الذى يقال فيه حسن صحيح حيث
رائى اى جزم المحدث يلتبس عليه فالجمع بينهما درجة
متوسطة والذى يقال فيه حسن صحيح اعلى رتبة من الحسن دون
الصحيح قال الحافظ العراقي هذا تحكم لا دليل عليه وهو بعيد و
توسط صاحب النخبة الحافظ ابن حجر بان خص ذا اى جواب
ابن دقيق العيد بانه ان انفرد في اسناده اى الحديث اذ لا يتمشى
الاعلى وذا الثانى من جوابى ابن الصلاح بانه حيث راويه

ذوعدد

وقيل ما بلغاه يحوى العليا
فذان حاويا للدنيا
كل صحيح حسن لا ينعكس

وقيل هذا حيث راى يلتبس

وصحب النخبة ذا ان انفرد

اسناده والثان حيث

ذوعدد اثنان فصاعدا لانه لا يتمشى الا عليه لهذا في غير النخبة وشرحها
واما فيهما فاجاب عن اصل الاشكال بأن تردد ائمة الحديث في حال
ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين بل يقول فيه حسن
باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند آخرين قال وغاية
ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا من حيث التردد والا فاطلاق الوصفين معا على الحديث
يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والآخر حسن وعليه فما
قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا اذ
كثرة الطرق تقوى قال المصنف وهذا مركب من جواب ابن كثير
وابن الصلاح وهو الذى ارتضيه ولا غبار عليه والله اعلم
والحكم بالصحة للاسناد و بالحسن له دون الحكم بذلك المتن
اى ما انتهى اليه السند من الكلام للائمة النقاد اى
البصراء بعلل الحديث جمع ناقد تشبيها لهم بالصيرفي الناقد للدراهم
والدنانير فقولهم هذا حديث صحيح الاسناد او حسنه دون
قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن الاسناد لثقة
رجاله دون المتن لعلة او لشذوذ كثيرا ما يستعمل ذلك
الحاكم في المستدرك والحكم بالصحة والحسن للمتن ايضا
ان اطلق ذلك ذو حفظ اى حافظ معتمد نمى بأن اقتصر عليه
ولم يذكر علة ولا قادحا فان الظاهر صحة المتن وحسنه اذ عدم
العلة والقادح هو الاصل والظاهر من حاله انه انما يطلق ذلك
بعد الفحص عن انتفائها قال الحافظ ان الذى لا اشك ان الامام
منهم لا يعدل عن قوله صحيح الى صحيح الاسناد الا لامر ما ثم بين
الالفاظ المستعملة في قبول الاحاديث فقال وللمقبول اى المقبول
في الاحكام وغيرها يطلقون اى يستعمل اهل الحديث جيدا وقويا

ذوعدد
والحكم بالصحة للاسناد
والحسن دون المتن للنقاد

لعلة او شذوذ واحكم
للمتن ان اطلق ذو حفظ نمى

وللمقبول يطلقون جيدا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)